

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من رابطة المرأة اليابانية الجديدة، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160113 140113 12-63906X (A)



البيان

كانت رابطة المرأة اليابانية الجديدة تعمل منذ إنشائها في عام ١٩٦٢ من أجل تحريم الأسلحة النووية، ومن أجل حقوق النساء والأطفال، وتضامن نساء العالم من أجل السلام. وقد حضرت الرابطة المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة التي رعتها الأمم المتحدة ودورات لجنة وضع المرأة. وتلتزم الرابطة بتشجيع تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وجميع الاتفاقات الدولية الأخرى عن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. ويشارك نحو ١٥٠.٠٠٠ عضو في الرابطة على نطاق العالم في حملات مختلفة من أجل تحقيق مطالب المرأة في المجتمعات المحلية وفي أماكن العمل. وفي عام ٢٠١٢، احتفل الأعضاء بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للرابطة بتنظيم حملة وطنية عن موضوع "تعميم المنظور الجنساني ومبادئ الدستور لإعادة تشكيل مجتمعنا كي يصبح المجتمع الأول في الحياة".

وفيما يتعلق بموضوع الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة الذي يحظى بالأولوية: "القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعهما"، تسترعي الرابطة الاهتمام إلى قضيتين: "نساء المتعة" لدى العسكرية اليابانية، والعنف الجنسي الذي يرتكبه الأفراد العسكريون التابعون للولايات المتحدة والمرابطون في اليابان.

قضية "نساء المتعة"

قررت الناجيات من نظام الرق الجنسي الذي كانت تديره العسكرية اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية، واللاقي يطلق عليهن مجازاً "نساء المتعة"، الخروج عن صمتهم والتقدم لاستعادة كرامتهن، وللتأكد من أن المأساة التي واجهنها لن تلحق بأي امرأة أخرى على وجه الأرض. وعلى الرغم من الهجمات الموجهة من الجماعات الرجعية التي ترفض الاعتراف بالحقائق التاريخية، والتي تنال من سمعة الضحايا بدعوى أنهن "بغايا" أو أن هدفهن كان "الحصول على المال"، واصل هؤلاء الضحايا لأكثر من ٢٠ عاماً مطالبتهم لحكومة اليابان بأن تقدم، عن طريق القانون، اعتذاراً رسمياً وتعويضاً، وأن تدرج هذه القضية في كتب التاريخ من أجل الأجيال القادمة. ونود أن نشير إلى أن المواقف الشجاعة للنساء الضحايا قد أدت إلى التحقيق مع مرتكبي العنف الجنسي ومعاقبتهم، وهو العنف الذي استُخدم كأداة للتطهير العرقي المنهجي في يوغوسلافيا السابقة، وإلى وضع صكوك دولية للقضاء على العنف ضد المرأة، مثل إعلان القضاء على العنف ضد المرأة عام ١٩٩٣. وتؤكد الرابطة أن تسوية قضية "نساء المتعة" ستكون خطوة هامة نحو كسر دائرة الإفلات من

العقاب، بما يعني القضاء على العنف الجنسي، ونحو إيجاد عالم سلمي خال من العنف الجنسي.

وفيما يتعلق بجمهورية كوريا، دأبت حكومة اليابان على تأكيد أن هذه القضية قد تمت تسويتها عن طريق معاهدة العلاقات الأساسية بين البلدين التي وقعت في عام ١٩٦٥. وتواجه الحكومة الآن انتقادات على المستوى الدولي بعد أن طالبت بإزالة النصب التذكارية "لنساء المتعة" التي أقيمت في جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية، واحتجت على محتويات متحف الحرب وحقوق الإنسان للمرأة، الذي أقيم أخيراً في سول. وقد تلقت الحكومة توصيات من مختلف هيئات الأمم المتحدة، مثل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وفي الفترة الأخيرة، وأثناء الاستعراض الدوري الشامل الثاني لليابان الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أشارت سبعة بلدان إلى هذه القضية، وأصدرت خمسة بلدان توصيات بشأن التسوية.

وبالإضافة إلى القرارات التي اتخذتها برلمانات دول مختلفة في آسيا، وأمريكا الشمالية، وأوروبا تطالب بالتسوية لتلبية لمطالب الضحايا، قضت المحكمة الدستورية لجمهورية كوريا في آب/أغسطس ٢٠١١ بعدم دستورية رفض حكومة جمهورية كوريا التفاوض مع نظيرتها اليابانية بشأن مشكلة "نساء المتعة". وقد طلبت حكومة جمهورية كوريا مراراً من حكومة اليابان الدخول في مشاورات. وفي اليابان، كانت هناك مطالبات على نطاق البلد بإصدار تشريع خاص بهذه التسوية. ووافق ما مجموعه ٣٩ حكومة محلية على تقديم مقترحات إلى الحكومة في هذا الشأن. ونظراً لأن الناحيات يتقدم في السن، فإن تأجيل التسوية أكثر من ذلك من شأنه أن يعنى ضياع الفرصة، ليس فقط بالنسبة للضحايا من أجل استعادة كرامتهن، إنما أيضاً بالنسبة لليابان من أجل استعادة شرفها.

وتستخدم الحركة الرجعية في اليابان الآن المنازعات الإقليمية مع الصين وجمهورية كوريا للدعاء صراحة بأنه لا يوجد أي دليل على تجنيد "نساء المتعة" بصورة قسرية. وتطالب هذه الحركة أيضاً باستعراض التسوية التي أصدرها في عام ١٩٩٣ يوهاي كونو رئيس ديوان رئيس الوزراء، والتي أكدتها الحكومات المتعاقبة. فقد اعترفت التسوية، بناءً على التحقيقات التي أجريت، بالطبيعة القسرية لهذا التجنيد، وقدمت الاعتذار، وأعربت عن الندم، مع الإشارة إلى منع تكرار ما حدث من خلال التعليم. والآن، لا توجد أي إشارة إلى هذه القضية في الكتب المدرسية، ولا توجد لدى أجيال الشباب أي فرصة لمعرفة حقيقة

التاريخ، ولا تزال تجهل هذه الحقيقة. وهذا يمثل عائقاً خطيراً أمام الدعوة للقضاء على العنف ضد المرأة.

العنف الجنسي الذي ارتكبه الأفراد العسكريون الأمريكيون في اليابان

تستضيف اليابان أكثر من ١٣٠ قاعدة ومنشأة عسكرية تابعة للولايات المتحدة، يتركز ٧٠ في المائة منها في مقاطعة أوكيناوا الواقعة في أقصى جنوب اليابان. وفي أوكيناوا، أصبح كثير من النساء والفتيات، بل والأطفال، ضحايا الاعتداء الجنسي من جانب العسكريين الأمريكيين. ولا يزال سكان أوكيناوا يتعرضون للكثير من حوادث القتل والإيذاء التي يرتكبها الأفراد العسكريون الأمريكيون. ونظراً للاتفاق الموقع بين حكومتي اليابان والولايات المتحدة والذي يقضي بأن اليابان لن تمارس الحق الأولي للولاية القضائية على الأفراد العسكريين الأمريكيين وعائلاتهم بخلاف القضايا التي تعتبر ذات أهمية مادية بالنسبة لليابان، فإنه يتعين على الضحايا تحمل الظلم.

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ووسط الاحتجاجات المتزايدة من جانب مواطني أوكيناوا، واعتماد مجلس المقاطعة وجميع المجالس البلدية قرارات تعترض على نشر العسكريين الأمريكيين طائرات أوسبراي، المعروفة بالتسبب في حالات كثيرة من الإضرار بالبيئة، اغتصب جنديان أمريكيان امرأة في أوكيناوا، مما أشعل غضب السكان. وحتى بعد أن فرضت السلطات العسكرية حظر التجول أثناء الليل، اقتحم أحد الجنود في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر منزلاً خاصاً وأصاب تلميذاً صغيراً.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كشفت وكالة الشرطة الوطنية عن بيانات أظهرت أنه قد أُلقي القبض في اليابان على ٦٧ جندياً أمريكياً في قضايا اغتصاب على مدى ٢٣ عاماً؛ وكان من بين هؤلاء ٣٣ جندياً متورطين في ٢٩ قضية في أوكيناوا، و ١٨ جندياً متورطين في ١٢ قضية في كاناغاوا، التي تحتل المرتبة الثانية بعد أوكيناوا من حيث التواجد العسكري، و ٨ جنود متورطين في ٦ قضايا في ناغازاكي. وتعد حالات الاغتصاب التي أُبلغت بها الشرطة أعلى بكثير من عدد المقبوض عليهم، ونظراً لتردد ضحايا الاغتصاب في الإبلاغ عن هذه الجريمة، فإن العدد سيزداد بدرجة كبيرة إذا وُضعت في الاعتبار حوادث الاغتصاب التي لم يتم الإبلاغ عنها.

والأمر الذي لا يمكن التسامح معه هو أن ضحايا الاغتصاب يواجه إليهن اللوم دائماً بحجة إهمالهن. ويمكن أن يعزى هذا بصورة جزئية إلى ضعف قانون العقوبات الياباني، والذي يتطلب من الضحية إقامة دعوى أمام المحكمة، في حين أن العقوبة ليست رادعة. ويعد هذا أيضاً انعكاساً للتمييز المتغلغل في المجتمع ضد المرأة، والمتمثل في تخلف اليابان من حيث

المساواة بين الجنسين، كما يتضح من ترتيب اليابان المتدني في التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين (إذ أن ترتيبها ١٠١ بين ١٣٥ بلداً).

إن رابطة المرأة اليابانية الجديدة تطالب الحكومات المجتمعة في الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة بما يلي:

- دعم تسوية قضية "نساء المتعة" كجزء من الجهد العالمي من أجل القضاء على العنف الجنسي ضد المرأة.
- إنهاء الإفلات من العقاب عن جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الحالات التي يرتكبها الأفراد العسكريون المربطون في الخارج ضد مواطني البلدان المضيفة.
- تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقرارات متابعته، ووضع خطط عمل وطنية، وتغيير سياسات الأمن الوطني إلى سياسات تركز على منع النزاعات، والقضاء على الحروب، والأمن الإنساني.
- إدراج المنظورات الجنسانية في جميع السياسات، وزيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار لكي يشارك المجتمع بأكمله في الاعتراف بأن العنف الجنسي انتهاك خطير لحقوق الإنسان ولا يمكن السماح به تحت أي ظرف من الظروف.
- التصدي للفقير والأسباب الجذرية الأخرى للعنف والنزاع، والتي تعرقل تمكين النساء والفتيات، والامتناع عن خفض أو إلغاء الخدمات والبرامج الاجتماعية الخاصة بالنساء والفتيات أثناء الأزمات الاقتصادية.
- تنفيذ التدابير المتعلقة بتغير المناخ، واستعراض سياسات الطاقة والأمن لضمان أن يتمكن كل فرد من الحياة دون خوف في مجتمع سلمي ومستدام.
- الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة عن طريق خفض الإنفاق العسكري بصورة حاسمة، وتوجيه موارده لتلبية الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.